حضرموت.. هكذا يخطط الإخوان للحفاظ على نفوذهم

كيف يمكن للانتقالي نسف مخطط الإخوان في وادي حضرموت؟

«الأمناء» تقرير خاص:

تشهد مناطق وادي حضرموت سباقًا بين المجلس الانتقالي، المفوض شعبيًا لتمثيل القضية الجنوبية، وبين حزب الإصلاح الإخواني، الذي يسعى للحفاظ على نفوذه العسكري في المحافظة.

ويحشد المجلس الانتقالي شعبيًا وسياسيًا وإعلاميًا في وادي حضرموت بحثاً عن مكاسب جديدة بعد بالانتصارات التي حققها في محافظتي أبين وشبوة، حيث شهدت مدينة سيئون مليونية تطالب برحيل الإخوان وقواتهم من المحافظة.

وعلى ما يبدو أن الإخوان غيَّروا استراتيجيتهم في المحافظة بعد مليونية الخلاص التي شهدتها مدينة سيئون وكشفت حجم التأييد الشعبي للمجلس الانتقالي.

و تغيرت الاستراتيجية الإخوانية في المحافظة بعد مليونية الخلاص، في مسعى منهم للحفاظ على نفوذهم، من خلال استقطاب الشخصيات القبلية المؤثرة والحديث عن مظلومية حضرموت.

لماذا غير الإخوان استراتيجيتهم بحضرموت بعد مليونية الخلاص؟ وكيف؟

سياسي سعودي يفضح مشاريع الإصلاح بحضرموت.. ماذا قال؟

مشاريع الاصلاح بحضرموت

وقال الباحث السعودي علي العريشي: "إن حضرموت الوادعة والمسالمة على موعد جديد وقريب لتكون مسرحاً لتجاذبات سياسية حادة قد تفرض حالة من التوتر المسلح لم تشهدها المحافظة منذ انتفاضة الهبة الحضرمية الثانية".

واضاف: "هناك مشاريع عدة برزت مؤخراً تستهدف حضرموت لما لها من أهمية استراتيجية وما فيها من مقومات جغرافية وثروات نفطية وإطلالة استثنائية على بحر العرب بالإضافة لارتباطها بحدود مع السعودية من جهة وبعدد من المحافظات الرئيسية في البلاد، ناهيك عن طبيعة سكانها التي تميل للمسالمة والأمن".

وأوضح أن أسباب الشحن السياسي - الذي يركز على حضرموت وما تمثله المحافظة للمشاريع السياسية التالية - حزب الإصلاح الذي يبسط منذ نحو عشر سنوات نفوذه على المحافظة النفطية بواقع سبعة ألوية عسكرية مسلحة.

وأضاف أن لدى الإصلاح مشروعان في حضرموت أحدهما معلن يديره من موقعه في الشرعية، هو مشروع رفض انفصال الجنوب عن الجمهورية اليمنية، والثاني مشروع استقلال حضرموت.

وتابع أن "المشروع الثاني يمثل الخطة B، لحزب الإصلاح، في حال نجح المجلس الانتقالي في الانفصال بالجنوب عليه أن يواجه مشروع انفصال حضرموت عن الجنوب، وهذا المشروع يديره الحزب في الخفاء بغطاء من أبناء حضرموت".

بدورهم، يرى سياسيون أن الدعوات لاستقلال حضرموت التي تسوق لها أطراف سياسية على رأسها الإخوان، هدفها عرقلة المشروع الجنوبي، وإفشال المجلس الانتقالي.

ونصح السياسي الجنوبي الحضرمي أمجد الرامي، المجلس الانتقالي الجنوبي، بعدم الاستهانة بالأصوات والتحركات القبلية في الوادي والصحراء، واحتواء الجميع في حضرموت لضمان نجاح المشروع الجنوبي.

وقال الرامي في منشور له على الفيسبوك: "إن احتواء الجميع خطوة مهمة للنجاح وعبور المرحلة، وعلى صانعي السياسات في الانتقالي، المحافظة على الحضارمة، وتقديم لهم أي ضمانات يريدونها، وعدم الاستهانة بالتحركات القبيلة".

وأشار إلى أن حزب الإصلاح بعد هزائمه العسكرية والسياسية الأخيرة، يروج للحشد والزخم القبلي في حضرموت المناوئ للمشروع الجنوبي، ويلعب وتر المناطقية، مثلما مارسها في شبوة سابقا.

وأكد الرامي أن وزن القبيلة وتأثيرها لا يمكن تجاهله أو تجاوزه في حضرموت، داعيا المجلس الانتقالي وكل دعاة المشروع الجنوبي، إلى الحفاظ على جميع المكونات الحضرمية، واستيعابها بضمانات حقيقية، والموازنة بين جناحي حضرموت المدني والقبلي.

من جانبه، يرى الأكاديمي والمحلل السياسي الجنوبي إياد الشعيبي، أن بروز أصوات محلية حضرمية أصيلة تختلف مع الانتقالي أمر صحي يدعو لتعزيز الحوار والنقاش والانفتاح على مخاوف الجميع، بعيدا من أن يصبح البعض أدوات يقودها نهج اليدومي من إسطنبول أو موظف استخباراتي بدولة جارة.

وقال الشعيبي في سلسلة تغريدات عبر (تويتر): "إن دعوات الإصلاحي باتيس وشلة (دولة حضرموت)، مثل نهج إيران حين سعت لاستمالة بعض قادة الحراك الجنوبي بالمال بهدف تكوين رأي عام مناصر لمظلومية الحوثيين في 2011، وحين تمكن الحوثي وجهتهم لغزو الجنوب والقضاء على الحراك".

وأضاف رئيس مركز سوث24 للأخبار: "المرحلة اليوم تتطلب مكافحة ومصارحة ومصالحة بروح مسؤولة ووطنية تقود إلى حماية الاستحقاقات الجنوبية من أي مؤامرة أو ضياع".

ونصح الشعيبي المجلس الانتقالي بتقديم رؤية شاملة عن وضع حضرموت والمهرة في إطار مشروعه السياسي وتقديم خطاب إعلامي وطني مسؤول.

وأوضح أن حضرموت بدون الجنوب ستبقى رهينة للغزاة وحصصًا يتقاسمها الأغراب، كما أن الجنوب بدون حضرموت سيبقى بلا عمق حضاري وسكاني واقتصادي.

(٢١) ألف انتهاك حوثي ضد الأطفال في (٤) سنوات.. ماذا بعد؟

"الأمناء" خاص:

أعلنت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، توثيق نحو 21 ألف حالة انتهاك تعرضت لها الطفولة في اليمن، من قبل مليشيا الحوثي، خلال أربع سنوات.

وقالت الشبكة، في تقرير لها، إنها وثقت خلال الفترة من 1 يونيو/ حزيران 2018م وحتى 1يوليو/ تموز 2022م، (20977) واقعة انتهاك طالت الأطفال في اليمن من قبل جماعة الحوثي، بالإضافة إلى تهجير وتشريد (43608) أطفال.

وأوضحت أن الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة الحوثي بحق الأطفال باليمن، تنوعت بين «جرائم قتل الأطفال وإصابة واختطاف والتشريد والحرمان من التعليم وأعمال القنص والتجنيد ومنع وصول العلاج والغذاء والماء نتيجة الحصار الذي فرضته جماعة الحوثي على أغلب المحافظات ».

وأشارت إلى أنها سجلت (1343) حالة قتل خارج نطاق القانون بينهم (31) رضيعاً، كما سجلت الشبكة (1620) حالة إصابة بجروح متفرقة في الجسم، كما وثقت (321) حالة إعاقة دائمة للأطفال في اليمن.

ولفت التقرير إلى توثيق (522) حالة اعتقال واختطاف خاصة بالأطفال أغلبهم تم اختطافهم من أجل ابتزاز أهاليهم.

وعن عمليات التجنيد الإجباري للأطفال، أوضح التقرير أن مليشيا الحوثي قامت بتجنيد (12341) طفلاً لا تتجاوز أعمارهم (14) عاماً، خلال ذات الفترة، مشيرة إلى استمرار عملية التجنيد الإجباري وفرضه على القبائل بالإكراه.

ووثقت الشبكة مقتل (1716) طفلاً في المواجهات أثناء قتالهم بصفوف جماعة الحوثي قامت الجماعة بالزج بهم في جبهات القتال والذين تم تشييعهم في مواكب جنائزية معلنة وجرى بثها عبر وسائل الإعلام الرسمية التابعة لمليشيات الحوثي.

كما تأكدت الشبكة عبر فريق رصدها ومصادر خاصة من إصابة (3114) طفلاً، نقلتها عن سجلات أقسام الرقود في المستشفيات في مختلف المحافظات من بينها صنعاء والمحويت وذمار والحديدة وحجة وإب تعز والبيضاء والضالع ومن الكشوف الخاصة بمؤسسة رعاية الجرحى التابعة لجماعة الحوثي، حسب التقرير.

ودعت الشبكة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى تحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية تجاه ما يتعرض له الأطفال في اليمن من انتهاكات جسيمة والضغط على مليشيات الحوثي واستخدام كافة الوسائل بما فيها القرارات الأممية ومجلس الأمن لمنعها من مواصلة هذه الجرائم والانتهاكات، وإلزامها باحترام القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية.